صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

العدد الخامس والستون
حزيران ٢٠١٢م/ رجب - شعبان ١٤٣٣هـ

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال - تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

حكمة العدد

من قنع لم يغتم

«٢٦-٦-٢٠١٢ العمل النقابي لموظفي القطاع العام» انطلق

العمل النقابي في القطاع العام انطلق

الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة خطوة تحذيرية رمزية واستمرار التحرك حتى تحقيق المطالب

مقاومة شعوبنا العربية ما فتئت تتغذى من عروق الرفض التاريخي للعدو الاسرئيلي

- غصن يحذر من "الفوضى الخلاقة" تحت راية "الحرية والعدالة"
- زراعة: تعاون علمي زراعي بين لبنان وايران
- عمال البناء في البقاع مستمرون في تحركهم

الافتتاحية

اتفَقوا مرحليا.. فارتاح الناس

هذه حال الناس، على اختلاف مشاربهم، بعد أن بلغ الوضع المعيشي الخط الأحمر، كذلك الوضع السياسي، المشبع بخطابات التحريض المذهبي المخصّب، والتي كادت أن توصل البلد إلى حافة الفتنة، لولا البقية الباقية من حكماء وشرفاء هذا البلد.

التقى مؤخراً، طرفا المعادلة اللبنانية، في جلسة مجلس النواب، على لملمة الملف المالي، بعد أن أقر مشروع الإنفاق الحكومي معدلاً، بعد خفض قيمة النفقات بنسبة ٢٠٪، مع تعهد الحكومة بإصدار الموازنة خلال شهر أو أقل. وقد ترك هذا الاتفاق الجزئي، ارتياحاً عاماً لدى اللبنانيين، وشعروا بأن قضاياهم الاجتماعية يمكن أن تكون نقطة تلاق وطني وشعبي عام، وفي خدمة الوطن والشعب، إذا ما تم تقديمها على المواقف السياسية، التي دائما ما تكون لخدمة الخارج ومصالحه.

وهذا فتح قلوب الناس جميعاً، على حقيقة ناصعة، أنه عندما يلتفت سياسيو هذا البلد إلى الداخل، تكون النتيجة ـ ولو بسيطة ـ ارتياح عام على المستوى الوطني والشعبي.

ماذا لو تعمّمت هذه التجربة، ودفعت الحكومة إلى إقرار سلسلة الرتب والرواتب للأساتذة، وأعطت هذه الشريحة المتقدمة حقوقها الطبيعية، بدل هذا الامتهان لكراماتهم ومسؤولياتهم التعليمية الكبرى. واقتنصت الحكومة الفرصة لتصويب البوصلة نحو الداخل أكثر، وامتلكت الجرأة لإقرار مجموعة قرارات إستراتيجية، سيكون لها انعكاسات مالية واقتصادية واجتماعية ايجابية لا تمييز طائفي أو مذهبي فيها، منها:

١. فرض ضريبة على الفوائد المصرفية مدروسة لا تشمل تعويضات نهاية الخدمة للعمال، وقد قيل أن ما يمكن أن تؤمنه هذه الضريبة يتجاوز ال٣٠٠ مليون دولار.
٢. استعادة الأملاك البحرية والنهرية، أو فرض ضرائب عالية على المستثمر منها، كالفنادق والمنتجعات والنوادي والمقاهي..
٣. فرض ضريبة مدروسة على العقارات تحديداً على التجار الذين يتخذون من هذه التجارة مهنة دائمة.
٤. فرض ضريبة عالية على الكحول والتبغ والمستوردات الأجنبية.
٥. وضع حد لمافيا المحروقات وضبط استيرادها من بوابة الدولة والدولة فقط.
٦. المباشرة في تنفيذ مشاريع استخراج النفط اللبناني.
٧. تفعيل خطة النقل المشترك على جميع الأراضي اللبنانية.
٨. أخراج الكهرباء من دائرة البازار السياسي ووضعه موضع التنفيذ الفعلي، والاستفادة من التسهيلات المقدمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعيدا عن مكابرات بعض الحاقدين واملاءات الأمريكيين.

وهذا غيض من فيض، ما يمكن أن تقوم به الحكومة، لو اتفق ممثلوها ومعارضوها، لكن ما كادت الفرحة تكتمل لدى اللبنانيين حتى نغّصها ما يصيب مياومي كهرباء لبنان من وجع غير مبرّر على الإطلاق.

ويبقى لوقع ما وصلنا من ممثلي القوى النقابية العربية، في مؤتمر العمل الدولي ـ جنيف، الذي انعقد الشهر الماضي، الصدى الأكبر في نفوس العالمين العربي والإسلامي، حيث رفضوا حضور ممثل العدو الإسرائيلي، احدى الجلسات المخصصة للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وكان لاعتراضهم وانسحابهم من الجلسة وقعاً مدويا، وهذا دليل عافية كبيرة يمكن التأسيس عليها دائما.

كما كان لموقف معالي وزير الطاقة جبران باسيل، حيث رفض أن يجمع سقف واحد بينه وبين المسؤول الاسرائيلي، مما أضطرت الجهة الداعية الى طرد ممثل العدو، الصدى الايجابي، حيث للمقاومة أكثر من وجه قوي وفاعل، فهل من يفهم؟

الفهرس

اتحاد الوفاء.. كلمة من القلب

مبارك لعمال لبنان والعالمين العربي والاسلامي ولعمال العالم المستضعف مولد بقية الله في الأرض الحجة ابن الحسن "عج" وقرب حلول شهر رمضان المبارك، شهر الخير والبركة والرحمة والنظر الى الفقراء ومواساتهم.

صدى النقابات

شهرية نقابية داخلية تعنى بشؤون العمل والعمال. تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

حدث الشهر

٤ مشروع قانون رفع الحد الأدنى للأجور و غلاء المعيشة للقطاع العام

٥ الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة : خطوة تحذيرية رمزية واستمرار التحرك حتى تحقيق المطالب

أنشطة وأخبار نقابية

٦ عمال ومتعهدو البناء في منطقة بعلبك الهرمل يقطعون الطريق الدولية في بعلبك

٨ افتتاح مهرجان التسوق والسياحة الرابع عشر في البقاع، والمعرض الزراعي الخامس في لبنان

أخبار نقابية متفرقة

٩ الاتحاد العمالي العام في لبنان أكد وقوفه الى جانب الجيش الوطني

٩ الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان الحكومة مستقيلة من دورها في ادارة الدولة

١٠ سعد الدين حميدي صقر يتابع قضية المياومين في مختلف الادارات

١٠ فقيه ينتقد غياب رقابة الدولة الاتحاد العمالي العام قبل بالتصحيح الأخير للأجور مرغما رغم هزالته

١٠ اقرار قانون السير و«مكاتب السوق» : يعزز الفساد

١٠ الدين العام ٥٥ مليار دولار في نهاية نيسان

ركن المزارعين

١١ تجمع مزارعي الجنوب يطالب بتعويضات تموز والاضرار

١١ مراحل متقدمة في مشاريع التعاون العلمي في القطاع الزراعي بين ايران ولبنان

١٢ وزارة الزراعة تعلن عن سلسلة إجراءات للحدّ من أزمة تصريف الإنتاج

١٢ المطالبة باستلام كل كميات الزيت المجموعة في التعاونيات

تحقيق العدد

١٣ الخصخصة الفاسدة

ألف ياء النقابات

١٥ التنظيم والديموقراطية ... والنقابات العمالية ... والسياسة

ألف ياء الاقتصاد

١٦ عشرة أسئلة لحوار اقتصادي مأمول

مياومو الكهرباء

١٧ مجلس النواب يقر قانون تثبيت المياومين وتلويح من كتلة التغيير بالطعن ..

أخبار نقابية عربية

١٨ الاتحادات العمالية العربية تقاطع احدى جلسات

١٨ غضن حذر من «الفوضى الخلاقة» تحت راية «الحرية والعدالة»

١٩ رئيس اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان يشارك في أعمال مؤتمر العمل الدولي ١٠١ في جينيف

انتخابات نقابية

٢١ انتخابات نقابية

عيون على العدو

٢٢ لو كنت إسرائيلياً منزعجاً

حدث الشهر

مشروع قانون رفع الحد الأدنى للأجور و غلاء المعيشة للقطاع العام
الكلفة ٢٢٥٨ مليار ليرة سنوياً ويطبق على مرحلتين

يبدأ مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٧-٦-٢٠١٢ مناقشة مشروع قانون يرمي الى رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء زيادة غلاء معيشة وتعديل سلاسل الرتب والرواتب للموظّفين في الإدارات العامّة والأسلاك المختلفة والمؤسسات العامّة غير الخاضعة لقانون العمل، وكذلك تصحيح أجور المتعاقدين والمياومين والعاملين بالساعة ورفع المعاشات التقاعدية...

كلفة هذا المشروع نحو ٢٢٥٨ مليار ليرة سنوياً كحدّ أدنى، ويتضمن إجراءات ضريبية لا سيما زيادة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠ إلى ١٢٪، ويعتمد مرحلتين لتطبيق الزيادات: الأولى تمتد من شباط حتى تموز من هذا العام، وسيجري فيها منح المعنيين زيادة غلاء معيشة (أو سلفة على تعديل سلاسل الرتب والرواتب)، والثانية تبدأ من أول آب المقبل، إذ سيتم تطبيق التعديلات على السلاسل من دون أي مفعول رجعي.

المعلقون يوردون ملاحظاتهم على المشروع مؤكدين بأنه سيضع الناس في مواجهة الموظّفين، وسيجعل من معارضة بعض الفئات للإجراءات الضريبية،من قبيل زيادة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪ ورسوم السيارات وفرض رسم بنسبة ٤٪ على المازوت، كأنها معارضة لزيادة رواتب وأجور الموظّفين العامّين...

ويبرمي المشروع كما يوضح وزير المال محمد الصفدي في تقريره المرفق مع مشروع القانون الى ما يلي

- إجراء تعديل على سلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي بما يتلاءم والكلفة المقدرة التي يمكن تأمينها من الواردات التي أُدرجت في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢.
- إعطاء أفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي في المرحلة الثانوية، وأفراد الهيئة التعليمية من الفئة الثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني العاملين في الخدمة الفعلية بتاريخ صدور هذا القانون ست درجات استثنائية بعد إضافة شرط يتعلق بتعديل شروط تعيين أساتذة التعليم الثانوي وأساتذة التعليم الفني من الفئة الثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني .
- إعطاء أفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط في وزارة التربية والتعليم العالي، وأفراد الهيئة التعليمية من الفئة الرابعة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني العاملين في الخدمة الفعلية بتاريخ صدور هذا القانون ست درجات استثنائية مع احتفاظهم بحقهم في القدم المؤهل للتدرج
- تعديل المادة المتعلقة باحتساب الزيادة على المعاشات التقاعدية لجهة إعطاء هؤلاء ٨٠٪ من نسبة الزيادة المُعطاة للموظفين في الخدمة الفعلية.

العمل النقابي في القطاع العام انطلق

الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة : خطوة تحذيرية رمزية واستمرار التحرك حتى تحقيق المطالب

العمل النقابي في القطاع العام انطلق، و لم يعد بحاجة الى اذن وترخيص، متجاوزا فلسفات التقييد والخنق التي مورست بحقه منذ قيام الدولة اللبنانية ، لم تقف "الهيئة الادارية لرابطة موظفي الادارة العامة" عند حاجز المنع من ممارسة العمل النقابي، فنظمت ودبرت ما تيسر لها من التنظيم والتدبير، وانطلقت في خطوتها الجريئة الأولى منفذة أول اضراب لموظفي الحكومة بالعنوان المطلبي، وسيكون تاريخ ٢٦-٦-٢٠١٢ ملكا لها لتضعه تاريخا تأسيسيا لحركتها النضالية المطلبية، والمطلوب من الجميع في الساحة النقابية اللنانية مؤازرتها ودعمها، ومطلوب منها بالتحديد أن تدرك قيمة حركتها هذه وتؤسس عليها وتمضي موحدة مستقلة لا يقربها دنس السياسة. والمطلوب من الموظفين في الادارات العامة الالتفاف حول هيئتهم الادارية، وتشكيل العصب القوي في ساحة العمل النقابي لموظفي الادارات العامة.

اذا، تجاوز القطاع الإداري لموظفي الدولة عقدة الترخيص بالعمل النقابي، وانتفض نقابياً منفذا اعتصامين على التوالي أمام مقار الإدارات، والتوقف عن العمل بناء لدعوة رابطة موظفي الادارة العامة للمطالبة بحقوق الموظفين في الدولة، وتحديداً سلسلة الرتب والرواتب، فبعد أن نفذ اضرابه الأول لساعتين بتاريخ ٢٦-٦-٢٠١٢ وشمل ادارت الدولة في الجنوب والبقاع وبيروت، التزم القطاع الإداري بتنفيذ إضرابا ثانيا لمدة لثلاث ساعات بتاريخ الثلاثاء ٣- تموز ٢٠١٢ في مختلف الإدارات العامة.

فقد شهدت مختلف الإدارات الرسمية يوم الثلاثاء ٣ تموز ٢٠١٢، سلسلة اعتصامات، تجاوباً مع دعوة رابطة موظفي الإدارة العامة» إلى الاعتصام احتجاجاً على عدم إقرار سلسلة الرتب والرواتب. واعتصم موظفو «هيئة التفتيش المركزي» في الباحة الخارجية لمقر الهيئة في فردان، وتوقف موظفو وزارات: التربيّة، والزراعة، والأشغال، والاقتصاد والتجارة، المهجرين، ووزارة الثقافة عن العمل، كذلك لبى موظفو «تعاونية موظفي الدولة» الدعوة إلى الاعتصام. ونفذ موظفو الإدارات الرسمية في قضاء عاليه، اعتصاما في قائمقامية عاليه، مطالبين بإقرار سلسلة الرتب والرواتب.

ونفذ عمال وموظفو بلدية الميناء اعتصاماً أمام مقر البلدية، وقد وزع المشاركون بياناً على سائقي السيارات والمارة يتضمن شرحا لمطالبهم، فيما تجمع آخرون أمام رصيف القصر البلدي. كما توقف الموظفون في سرايا حلبا الحكومي عن إنجاز معاملات المواطنين لفترة ثلاث ساعات.

وتوقف رؤساء الدوائر وموظفو الإدارات الرسمية في السرايات الحكومية في جب جنين وصغبين وراشيا عن العمل، وتوقف موظفو الإدارات العامة في بعلبك عن العمل، كذلك الحال بالنسبة إلى موظفي الإدارات الرسمية في الهرمل.

وفي محافظة النبطية توقف موظفو الإدارات الرسمية عن العمل في مكاتبهم، وعن إنجاز معاملات المواطنين الإدارية.

مواقف وأنشطة نقابية

احتجاجا على قرار وزارة الداخلية بعدم السماح للبلديات اعطاء المواطنين رخص البناء

عمال ومتعهدو البناء في منطقة بعلبك الهرمل يقطعون الطريق الدولية في بعلبك

البيان رقم ٥ : لقانون يعالج المشاكل العقارية لبعلبك الهرمل

بتاريخ ٧-٦-٢٠١٢ قطع عمال ومتعهدو البناء في منطقة بعلبك الهرمل، الطريق الدولية عند المدخل الجنوبي لمدينة بعلبك في "دورس"، مستخدمين آليات العمل والجرافات، وذلك احتجاجا على قرار وزارة الداخلية بعدم السماح للبلديات اعطاء المواطنين رخص البناء. ورفع المعتصمون لافتات تطالب وزير الداخلية مروان شربل بالعودة عن قراره.

شارك في الاعتصام عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب كامل رفاعي الذي أبدى تضامنه مع مطالب العمال "المحقة"، وناشد رئيس الجمهورية ميشال سليمان ووزارة الداخلية "الاسراع في بت موضوع الرخص واعادة العمل بتصاريح البناء".

بيان

وتلا رئيس اتحاد النقابات العمالية في البقاع برير عثمان بيانا باسم لجنة المتابعة النقابية أشار فيه الى انه "بعد المهلة التي اعطيت بتاريخ ٣٠-٥-٢٠١٢ في نهاية الاعتصام الذي حصل في ساحة السراي، وبعد الاتصالات والمتابعات المكثفة على الصعد الوزارية والنيابية كافة، والتي وجدت صدى وردا تعسفيا، بعيدا عن منطق المسؤولية واللامبالاة بكل الاصوات، التي تدعو معالي وزير الداخلية بالعودة عن قراره الظالم، والذي لا يستند الى أي وجهة من وجوه الحق والعدل، بحرمانه البلديات من اعطاء المواطنين تصاريح البناء، ما دفعنا اليوم الى استخدام الشارع والنزول الى هذه الساحة، علما باننا لسنا هواة التعطيل وقطع الطرقات، وسنقول لوزير الداخلية ان قرارك الظالم، وتمسكك به شكل جيشا من العاطلين عن العمل، قد تدفعهم معالجتك غير المسؤولة الى الجنوح وهذا ما لا نتمناه". وأكد "ان مشكلة قطاع البناء ليست عند النقابات ولا العمال بل هي عند الدولة التي لا تعير مطالب ومعاناة منطقتنا القليل من حس المسؤولية"، مشيرا الى "ان فرز الاراضي وقع على عاتق الدولة التي نطالبها بأن تضع هذه المنطقة ومطالبها على سلم اولوياتها لايجاد الحلول الناجعة والنهائية لهذه المشكلة التي تجاوز عمرها النصف قرن".

وجدد مطالبة وزير الداخلية بالعودة عن قراره الظالم واستبداله بقرار يرحم الافواه الجائعة ويسمح للبلديات باعطاء المواطنين تصاريح البناء وان ينفذ معاليه القرار ١٩١ الذي يضع ملف البناء في عهدة البلديات لا في عهدة القوى الامنية وان يكون تدخلها مرهون بمؤازرة البلديات.

ودعا كتلة الوفاء للمقاومة الى ان تتقدم بمشروع قرار الى مجلس النواب وتعمل جاهدة لتحويله الى قانون يعالج هذه المعضلة التي هي من مخلفات التجاهل التي لازمنا منذ الاستقلال، لكي لا نبقى تحت رحمة الوزراء المتعاقبين على حقيبة الداخلية".

وحذر المعتصمون من استمرار تحركهم حتى تحقيق المطالب.

استياء عارم من كيدية الحكومة

يعودون للتحرك لعدم التجاوب مع مطالبهم

قطع عمال البناء الطريق الدولية عند محلة دورس للمرة الثانية خلال عشرة ايام احتجاجا على عدم التجاوب مع مطلبهم باعطاء الصلاحية للبلديات باصدار تصاريح بناء على الاراضي المملوكة إرثيا. ورفع المعتصمون ارغفة الخبز عاليا كتعبير عن حاجتهم لتأمين لقمة العيش لأبنائهم. وتولت القوى الامنية تحويل السير الى طرق فرعية باتجاه خط زحلة وخط البقاع الشمالي.

ووزّع المحتجون بيانا شرح معاناة العمال والمتعهدين، وأعلنوا عن «الاستياء العارم من كيدية الحكومة وتفرد وزرائها بالقرارات الانتقامية الظالمة». وطالب البيان «بالافراج عن تصاريح البناء التي تحمينا من الابتزاز والوقوف بذلّ على أبواب السماسرة والنافذين.

والقى علي صقر كلمة باسم عمال بعلبك الهرمل العاطلين عن العمل ناشد فيها الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله والرئيس نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي العمل من اجل ايجاد حل سريع لهذه المشكلة التي قد ينتج عنها ما لا يريح البلد.

بعلبك - «السفير»

نقابة أصحاب المحلات والمؤسسات التجارية

إطلاق شهر التسوق الرابع عشر في البقاع

رعى وزير الزراعة حسين الحاج حسن إطلاق شهر التسوق للسنة الرابعة عشرة، في احتفال أقيم في فندق كنعان –بعلبك، في حضور النائب كامل الرفاعي، رئيس نقابة أصحاب المحلات والمؤسسات التجارية محمد كنعان، رئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان، رئيس اتحاد بلديات بعلبك بسام رعد، ممثل العمل البلدي في "حزب الله" هاني فخرالدين، وفاعليات إقتصادية واجتماعية وزراعية ونقابية.

وألقى الحاج حسن كلمة دعا فيها الى "تطوير الشأنين الإقتصادي والإجتماعي من أجل هدم مداميك العصبية والطائفية التي تجتاح المنطقة، لأن خيارنا هو خيار حوار وبناء الدولة القوية العادلة الراعية لجميع أبنائها في مواجهة عدو واحد أوحد، فلا عدو لنا سوى العدو الصهيوني، وإن كان البعض من اللبنانيين والعرب يريد تحويل وجهة العداوة الى مكان آخر". وأكد "خيار حفظ الوطن والبلاد والعباد والعمل من أجل النمو وتحسين الوضع الإقتصادي رغم الصعاب التي تحدق بالمنطقة".وحمل الحكومات الماضية "مسؤولية عدم تطبيق الإنماء المتوازن، وهذه الحكومة أيضا تتحمل المسؤولية". وسأل: "هل المعارضة هي بتدمير كل شيء أم بالنقد البناء، أم ان المعالجة الإقتصادية تتطلب هدوءا أمنيا وتهدئة سياسية؟".

وأكد رئيس بلدية بعلبك السيد هاشم عثمان نجاح شهر التسوق والسياحة والمهرجانات من الناحية الأمنية.

ثم شدد رئيس اتحاد بلديات بعلبك السيد بسام رعد على ضرورة نجاح المهرجانات وشهر التسوق.

افتتاح مهرجان التسوق والسياحة الرابع عشر في البقاع، والمعرض الزراعي الخامس في لبنان

الحاج حسن: البقاع منطقة العيش المشترك بين جميع مكونات الوطن

عثمان: سيستمر المهرجان ما دامت هناك أياد خيرة

كنعان: المهرجان والمعرض التجاري والزراعي تعزيز للحركة الاقتصادية في البقاع

افتتح رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، ممثلا بوزير الزراعة حسين الحاج حسن، «مهرجان التسوق والسياحة الرابع عشر في بعلبك»، الذي تنظمه سنويا نقابة أصحاب المحال والمؤسسات التجارية في البقاع ،والمعرض الزراعي الخامس في لبنان ، الذي ينظمه سنويا اتحاد نقابات المزارعين في لبنان " انماء " ، كما مثل الحاج حسن الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، بحضور النواب كامل الرفاعي، وإميل رحمة، ومروان فارس، وعلي المقداد، الوزيرين علي عبد الله وفايز شكر، والنائب السابق إبراهيم بيان، وسفير إندونيسيا في لبنان ديماس سامودرارام، وممثلين لقيادة الجيش اللبناني والقوى الأمنية، ورئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان، ورئيس «اتحاد بلديات بعلبك» بسام رعد، ومسؤول «وحدة النقابات المركزية» في «حزب الله» هاشم سلهب، وفعاليات سياسية وحزبية واجتماعية ونقابية.

بعد عرض فني وفولكلوري وكشفي، ألقى الحاج حسن كلمة راعي الحفل، فأكد أن «الاحتفال دليل قاطع وحاسم على رغبتنا بالتنمية والاستقرار والأمن، وأن المنطقة، بالتعاون بين الجميع، وزراء ونوابا ورؤساء بلديات، والقوى السياسية، والفعاليات والقيادات الأمنيّة، والقطاعات الاقتصاديّة، مصممة على متابعة مسيرة الإنماء متلازماً مع الأمن والسلم الأهلي». وأضاف: «هذه المنطقة التي أثبتت أنها خزان المقاومة، تثبت أيضاً أنها منطقة العيش المشترك بين جميع مكونات الوطن. وإننا نفتتح مهرجان التسوق والسياحة في جو من الاستقرار والالفة والمحبة، ونأمل أن يعم هذا الجو الوطن بأكمله». وأكد الحاج حسن أهميّة المضي في حفظ الأمن والسلم الأهلي والاستقرار، ودعم الجيش الوطني والقوى الأمنية ودورهم في حفظ الأمن والاستقرار.

واعتبر عثمان «المهرجان صورة راقية ومشرقة عن أهل هذه المدينة، مدينة المقاومة وسيدها السيد عباس الموسوي، ومدينة القسم وصاحبه الإمام المغيب السيد موسى الصدر، وسيستمر المهرجان ما دامت هناك أياد خيرة تحرص على صورة بعلبك وتسعى لإنمائها»، مستعرضاً إنجازات المجلس البلدي. وقدم عثمان درع بلدية بعلبك لرئيس نقابة أصحاب المحال والمؤسسات التجارية في البقاع محمد كنعان، تقديراً لجهوده وجهود النقابة لإحياء هذا المهرجان سنوياً.

وأكد كنعان من جهته، أن «المهرجان يمتاز عن سواه في التنوّع، بحيث تشارك فيه القطاعات الاقتصاديّة والسياحية والاقتصادية، الزراعية والصناعية، والرياضية والتربوية، والثقافية والفنية والاجتماعية». واعتبر أن المهرجان، «والمعرض الزراعي الخامس في لبنان، يعززان دور الحركة التجارية والسياحية والاقتصادية في المنطقة ويعملان على استقطاب الزائرين». وأعلن كنعان أن «العرس الجماعي للعام الحالي، سيضم ١٤٦ ثنائيا. كما أن الماراتون الرياضي الدولي الرابع برعاية الوزير فيصل كرامي سيشارك فيه مجموعة من خيرة أبطال لبنان، إضافة إلى أنشطة ثقافيّة وترفيهية منوّعة».

أخبار نقابية متفرقة

الاتحاد العمالي العام في لبنان أكد وقوفه الى جانب الجيش الوطني لالغاء ظاهرة المياومين وتصحيح الأجور بمفعول رجعي لموظفي القطاع العام

عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام اجتماعها الدوري بتاريخ ٢١-٦-٢٠١٢ برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن، وتوقفت هيئة المكتب بقلق عند التطورات الأمنية الأخيرة وخصوصا التعرض الأمني والسياسي للمؤسسة العسكرية حيث سقط العديد من العسكريين الجرحى في أكثر من منطقة لبنانية، والاتحاد العمالي العام كما سائر المواطنين المتمسكين بأرضهم ووطنهم ووحدتهم، يعتبر أن التعرض للجيش اللبناني بأي شكل من الأشكال هو مساس بالمؤسسة العسكرية الجامعة التي كانت ولا تزال السياج الحصين لحماية لبنان بأرضه وشعبه ومؤسساته ويؤكد الاتحاد على موقفه الثابت بالوقوف إلى جانب جيشه الوطني وقيادته الحكيمة".

وتناولت هيئة المكتب أزمة الكهرباء، ورأى "أن قضية الكهرباء في لبنان لم تعد أزمة عابرة أو موقتة، بل أصبحت بالنسبة الى الشعب اللبناني من أكبر مدنه إلى أبعد بلداته وقراه بمثابة مأساة حقيقية يومية .

وفي موضوع أسعار المشتقات النفطية والمواد الغذائية، طالب الاتحاد الحكومة "ولا سيما وزارة الاقتصاد المعنية بحماية المستهلك بالتدخل للحد من جشع التجار وفلتان الأسعار وتنفيذ القرار ١٧٧ لوضع سقف على أرباح السلع .وتطرق الاتحاد الى موضوع الموازنة والضرائب، وقال: " إن مشروع موازنة العام ٢٠١٢ لم يأت بجديد سوى رمي المزيد من الأعباء الضريبية على كاهل الفئات الشعبية المرهقة أصلا، من خلال اقتراح رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢٠٪ على كافة السلع " وطالب الاتحاد الحكومة للمبادرة فورا إلى دفع زيادة تصحيح الأجور بمفعول رجعي لموظفي القطاع العام واتخاذ الإجراءات العاجلة لدفع هذه المبالغ من خلال اعتماد سلفة خزينة وعدم انتظار إقرار الموازنة". وطالب الاتحاد المجلس النيابي "بتشريع قانون لتثبيت كل العمال المياومين في مختلف إدارات الدولة والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة من خلال المباراة المحصورة انطلاقا من ملء الشواغر في جميع الملاكات وفق معايير الكفاءات وإلغاء ظاهرة المياومين تحت أي تسمية جاءت".

مشروع قانون الايجارت معالجة لا مسؤولة

وتناول مشروع قانون الإيجارات السكنية، فاعتبر أن اللجان المعنية في المجلس النيابي تناقش مشروعا لقانون جديد للإيجارات من شأنه إذا ما أقر بالصيغة المتداولة أن يؤدي إلى المساس بحياة وسكن ومصير أكثر من مئة وخمسين ألف عائلة مستأجرة ،وأكد "أن أي معالجة جدية يجب أن تنطلق من مشروع إيجار تملكي تضعه وترعاه وتموله الدولة ،وختم الاتحاد مشددا على "أحقية مطالب عمال البناء في البقاع والجنوب"، ومطالبا الحكومة "بمعالجة تفاقم أزمة السكن ليس في المدن وضواحيها وحسب إنما أيضا على أطراف كل لبنان".

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان الحكومة مستقيلة من دورها في ادارة الدولة

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، اجتماعا برئاسة رئيسه كاسترو عبد الله، واستغرب في بيان "ممارسات هذه الحكومة المستقيلة من دورها في ادارة الدولة، من عدم تطبيق مرسوم زيادة غلاء المعيشية الذي يتراكم الان، وفي وزارة العمل اكثر من ٧٠٠٠ شكوى بهذا الخصوص علما ان هذا التصحيح ابتلعته موجات الغلاء، ومن عدم الزيادة للعاملين في القطاع العام وتثبيت عمال الكهرباء وحقوق المعلمين".

وتابع البيان: "ناقش المكتب التنفيذي توصيات المؤتمر الوطني للمستأجرين في التصدي الى القانون التهجيري الذي هو بمثابة كارثة انسانية على الصعيد الوطني. وان الاتحاد ومن اجل وقف التعدى على الحقوق والحريات النقابية اتخذ القرار بتقديم شكوى امام منظمة العمل الدولية بهذا الخصوص .كما سبق ان تقدم بشكوى امام وزارة العمل بهذا الخصوص دفاعا عن العمال في شركة الكهرباء" .

واعلن الاتحاد تأييده "لمطالب القطاع التعليمي وموظفي تعاونية الدولة في كافة مطالبهم ومطالب عمال المياه وموظفي الجامعة اللبنانية والاطفاء وكافة العمال في القطاع الخاص".وطالب ب"الاسراع باقرار قانون تصحيح الاجور للقطاع العام والتشديد من قبل وزارة العمل بتنفيذ مرسوم غلاء المعيشية في القطاع الخاص".كما رفض "اي زيادة على القيمة المضافة". وشدد على "اعادة بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة لمواجهة السلطة وخاصة سياساتها المتعلقة بالخصخصة والتعاقد الوظيفي".

وحمّل فقيه الدولة مسؤولية ترك الآلاف من العمال من دون ضمانات أو تأمينات أو سقف يرعاهم في حياتهم وصحتهم ويبعد السيف المسلط عليهم يومياً خوفاً من انتزاع لقمة عيشهم في أية لحظة.

سعد الدين حميدي صقر يتابع قضية المياومين في مختلف الادارات

التقى الامين العام للاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر يوم الاربعاء ٢٧-٦-٢٠١٢، وفدا يمثل العمال والموظفين المياومين في مستشفى رفيق الحريري الحكومي، طالب "بتثبيت جميع العمال المياومين استنادا إلى القوانين المرعية الإجراء".

واجرى صقر اتصالا برئيس مجلس إدارة المستشفى الدكتور وسيم الوزان الذي أكد "حق العمال في مطلبهم"، وكشف أنه "طلب من وزير الصحة العامة علي حسن خليل معالجة هذه القضية في جلسة مجلس الوزراء أسوة بكافة العاملين المياومين في القطاعات والمؤسسات التابعة للدولة أو تحت وصايتها".

واعلن صقر أن "الاتحاد العمالي العام يتابع هذه القضية بكل جدية وسيعرض الموضوع في جلسة المجلس التنفيذي للاتحاد غدا ومعها قضية المياومين في مختلف الإدارات والقطاعات".

فقيه ينتقد غياب رقابة الدولة الاتحاد العمالي العام قبل بالتصحيح الأخير للأجور مرغما رغم هزالته

رأى نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه بتصريح له بتاريخ ١٠-٦-٢٠١٢ أن غياب رقابة الدولة والاجهزة المختصة أتاح للمحتكرين والمتاجرين بقوت الناس المضي في عمليات النهب، وليس أدل على ذلك سوى الارتفاع غير المبرر لربطة الخبز من خلال إنقاص وزنها، معتبراً أن أسعار المشتقات النفطية تنخفض أسبوعا بعد آخر من دون ان ينعكس انخفاضا في أسعار السلع الاستهلاكية وأجور النقل والانتقال.

وأبدى فقيه أسفه لأن أحد ممثلي أصحاب العمل يهدد بخفض أجور العمال بين ٥٠ و٦٠ بالمئة، بينما هو لم يلزم نفسه بتصحيح الأجور الأخير، لأنه وفق ما أعلنه ان هذا التصحيح جاء تحت الضغط السياسي، علما ان الاتحاد العمالي العام قبلها رغم هزالتها مرغما بسبب الاوضاع المتردية على الصعيدين السياسي والامني في البلاد.

وشدد على أنه لم يعد مقبولا في عالمنا المعاصر وتحت أي ظرف ان يبقى مئات بل آلاف العمال يعملون بصيغة عامل مياوم أو جابي إكراء وهي صفات موروثة من عصور العبودية والاستبداد، فكيف اذا كانت الدولة نفسها هي من يرعى ويتبنى مثل هذه الظاهرة السيئة والسلبية في قطاعات ومؤسسات تخضع لسلطتها مثل الكهرباء والتعليم والضمان وغيرها الكثير؟

وحمّل فقيه الدولة مسؤولية ترك الآلاف من العمال من دون ضمانات أو تأمينات أو سقف يرعاهم في حياتهم وصحتهم ويبعد السيف المسلط عليهم يومياً خوفاً من انتزاع لقمة عيشهم في أية لحظة.

اقرار قانون السير

بتاريخ ٢-٧-٢٠١٢ اقر مجلس النواب مشروع قانون السير بمادة وحيدة من دون المادة ١٥٤ على أن تأتي في الجلسة المقبلة (٣-٧-٢٠١٢) في إطار اقتراح قانون معجل فصدق، وعارضه نواب تكتل التغيير والاصلاح.

«مكاتب السوق»: يعزز الفساد

رأى رئيس «نقابة مكاتب السوق» حسين توفيق غندور أن القانون الجديد للسير جاء ليعزز الفساد. وأسف لعدم أخذ الجهات النيابية بالملاحظات التي تقدمت بها نقابته، عبر وثائق رفعت إلى مجلس النواب قبل إقراره في الهيئة العامة، وما أخذ به هو قانون يعاقب الناس والمواطنين والسائقين، و لم يلغ الفساد المستشري، و لم يعمل على إلزام الوزارات بوضع حد لحوادث السير، داعيا المتضررين منه إلى مناصرة النقابة لتكوين ملف قضائي من أجل التصدي للقانون.

الدين العام ٥٥ مليار دولار في نهاية نيسان

ارتفعت مديونية الدولة اللبنانية ــ المعترف بها رسمياً ــ بالليرة وبالعملات الأجنبية خلال الثلث الأوّل من العام الجاري، لتصبح ٨٢٩٧٠ مليار ليرة (حوالى ٥٥ مليار دولار)، وذلك مع استمرار حصّة مصرف لبنان فيها في التضخّم. ومقارنةً ببداية العام يكون الدين العام قد ارتفع بواقع ٢٠٨٣ مليار ليرة حتّى نهاية نيسان الماضي، تحديداً نتيجة إصدار وزارة المال سندات دين بالعملات الأجنبية (Eurobonds) في ذلك الشهر بقيمة ٩٥٠ مليون دولار. وفي نهاية عام ٢٠١١، مثّل الدين العام ١٣٧,٢٪ من الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد. وهو معدّل يبقى من الأعلى في العالم، رغم تسجيله تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الست الماضية، مع الفورة التي شهدتها البلاد بسبب تدفّق الرساميل.

وبالتماهي مع زيادة حجم الدين ترتفع حصّة المصرف المركزي من المحرّر منه بالليرة، وقد أصبحت ٣٦,٥٪ مقارنة بنسبة ٣٣,٢٪ في بداية العام. أمّا حصّة المصارف من الدين بالليرة، فقد تقلّصت ٣,٣ نقاط مئوية إلى ٤٧,٧٪، مع العلم أنّ ما يحمله القطاع غير المصرفي من هذا الدين نسبته ١٥,٨٪. وبلغ الدين بالليرة، وفقاً لجمعية المصارف في لبنان، ٥٠٨٥٤ مليار ليرة، ممثلاً ٦١,٣٪ من الدين العام الإجمالي.

تجمع مزارعي الجنوب يطالب بتعويضات تموز والاضرار

عقد تجمع المزارعين في الجنوب اجتماعا استثنائيا في مقره في صور، تطرقوا خلاله الى عدد من الازمات التي يعاني منها القطاع الزراعي في لبنان، خصوصا في الجنوب.

اثر الاجتماع، اشار رئيس التجمع هاني صفي الدين الى ان "هناك ازمة في تصريف الليمون والحمضيات، خصوصا "البالنصي"، حيث تبلغ كلفة الكيلوغرام الواحد على المزارع ٤٥٠ ليرة، فيما يعرض في هذه الايام للبيع باقل من ٣٥٠ ليرة"، وقال: "هناك ازمة اخرى مرتبطة بهذا القطاع، وهي ارتفاع اجور النقل"، مناشدا الوزراء المعنيين ب"عمل ما يلزم لمساعدة المزارعين لتخطي هذه الازمة الجديدة".

وجدد صفي الدين مطالبة الحكومة ب"التعويض عن الاضرار الزراعية من عدوان تموز ٢٠٠٦، وعن اضرار العوامل الطبيعية خلال العامين الماضيين، والتعويض عن كساد المواسم الزراعية"، مشددا على ان "صبر المزارعين قد نفذ من طول الانتظار"، مناشدا اياها والجهات المانحة "مساعدة المزارعين في انشاء معملين، الاول تبريد حديث مع برادات والثاني للعصير".

مراحل متقدمة في مشاريع التعاون العلمي في القطاع الزراعي بين ايران ولبنان

بذار البطاطا والشتول و التدريب ومكافحة الافات

يشهد التعاون بين لبنان وإيران تقدما في جميع المجالات، خصوصا في مجالي التعاون العلمي، والزراعي.

ويوضح وزير الزراعة حسين الحاج حسن بعد لقائه بتاريخ ١٣-٦-٢٠١٢ وفدا إيرانيا برئاسة مستشار رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية أميري نيا، أن «هناك مشاريع متعددة بين البلدين في مجال إنتاج بذار البطاطا والشتول، وفي مجال التدريب في القطاعين النباتي والحيواني ومكافحة الآفات، كذلك هناك أمور مشتركة عديدة وصلت نتائجها بعضها إلى مراحل متقدمة، آملين تحويل التعاون العلمي إلى تعاون اقتصادي في هذه المجالات».

وبحث الحاج حسن ونيا تقنية «الميني تيوبر» المعروفة عالميا، والتي تعنى بإنتاج بذار البطاطا، كذلك عرضا سبل تطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات لا سيما المجال الزراعي، وتبادل الخبرات.

وأشار إلى أنه «زار المؤسسات العلمية التابعة لرئاسة الجمهورية في إيران، حيث اطلعنا خلال زيارتين متتاليتين على مدى التقدم العلمي الذي تحقق في جميع المجالات، من القطاع الزراعي إلى القطاع الدوائي إلى النانو تكنولوجيا والأبحاث العلمية المتطورة في جميع المجالات، وأكدنا في هذا المجال، حق الشعوب في امتلاك المعرفة، وامتلاك قرارها العلمي من أجل التطور، وهذا أمر الجمهورية الإسلامية، فهي رائدة ومتقدمة، وفي طليعة كل الشعوب التي نتمنى لها التقدم والخير والازدهار».

من جهته أوضح نيا أن «اللقاء تخلله نقاش حول تطوير آفاق التعاون العلمي والزراعي والتقني بين البلدين، وأحد الجوانب التي بحثناها كان

النهضة التكنولوجية الزراعية في إيران في مجال إنتاج بذار البطاطا، انطلاقا من تقنية الميني تيوبر، وذلك طبقا لأفضل المواصفات العالمية باستخدام الطاقة الهوائية»، مضيفا أن استخدام هذه التقنية «يضمن خلو البطاطا وسلامتها من أية جراثيم أو أمور فاسدة، كما ثبت أن معدلات الإنتاج تبلغ خمسين ضعفا مقارنة مع الوسائل والأساليب التقليدية المعتمدة في هذا المجال». وأمل نيا أن تطبق «هذه الطريقة العلمية المتطورة في المجال الزراعي على إنتاج البطاطا في لبنان.

تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون في لبنان

طالب باستلام كل كميات الزيت المجموعة في التعاونيات

وجهت لجنة الطوارئ المنبثقة عن "تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون في لبنان" كتابا مفتوحا الى رؤساء الجمهورية العماد ميشال سليمان والمجلس النيابي نبيه بري ومجلس الوزراء نجيب ميقاتي، اثر اجتماع عقدته بتاريخ ٢٠-٦-٢٠١٢ بدعوة من رئيس "جمعية مزارعي الزيتون في الكورة" جورج قسطنطين العيناتي.

قالت فيه أنه "فوجئنا منذ ايام، بأن المسؤولين عن عملية جمع الزيت في الجيش، اتصلوا برؤساء التعاونيات الزراعية وطالبوهم بتسليم حوالى نصف الكمية، مما أثار حفيظة التعاونيات والمزارعين، وبعد الإتصالات المكثفة تبين أن مبلغ ٣ ونصف مليار لا يكفي، والمبلغ المطلوب هو ٦ مليار".

واشارت الى ان "مزراعي الزيتون الذين لا يتمكنون من بيع إنتاجهم بسبب سماح الدولة باستيراد الزيت إلى بلد الزيت، ودعت اللجنة الرؤساء الى "تخصيص اجتماعات طارئة في القصر الجمهوري ومجلس الوزراء ومجلس النواب، لتطلعوا على حجم الكارثة الوطنية والإنسانية التي تقتل أكبر شريحة من شعبكم".

كما دعت الى "جلسة في مجلس الوزراء لطرح المشروع الوطني لإنقاذ زراعة الزيتون وحماية أمن المستهلك الغذائي، ، وطالبت ب"ضرورة إصدار مرسوم شراء حاجة الجيش والقوى الأمنية وقوات اليونيفيل والجمعيات التابعة لوزارة الشؤون حاجتهم من الزيت بشكل سنوي".

وطالبت ب"تعديل القرار ٥٤ مجددا وزيادة المبلغ ليصبح ٦ مليارات استنادا للكتاب الموجه من قيادة الجيش واستلام الكميات المجموعة لدى التعاونيات فورا.

وزارة الزراعة تعلن عن سلسلة إجراءات للحدّ من أزمة تصريف الإنتاج

الحاج حسن: النقل البحري متاح ولا عراقيل أمامه

أعلن وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن أنه "إزاء الأزمة التي يعاني منها القطاع الزراعي نتيجة تراجع التصدير، تم الاتفاق مع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات ووزارة النقل والأشغال العامة والمديرية العامة للجمارك والمصدرين على إبقاء الاجتماعات مفتوحة من أجل إزالة العوائق أمام تصدير المنتجات اللبنانية". وأكد "التشدد في مكافحة تهريب البضائع الزراعية إلى لبنان". ودعا المصدرين إلى "بذل المزيد من الجهود من أجل التصدير إلى العراق وليبيا ومصر والأسواق الخليجية، لاسيما في ظل الأوضاع غير المستقرة في سوريا".

كلام الوزير الحاج حسن جاء خلال اجتماع عقد صباح الثلاثاء ٣-٧-٢٠١٢ في مقر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات "ايدال"، لعرض المشاكل التي تعترض تصدير المنتجات الزراعية وتوفير الحلول لها، في حضور رئيس مجلس إدارة "إيدال" المهندس نبيل عيتاني، المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، طعان مسلماني ممثلا إدارة الجمارك، عبد الرحمن الزعتري ممثلا المصدرين، إضافة إلى عدد من المزارعين والمصدرين.

الحاج حسن

وقال الحاج حسن خلال اللقاء إن "موضوع الإنتاج الزراعي والتصدير يحظى باهتمام بالغ نتيجة الظروف الصعبة الناتجة عن المشاكل السياسية والأمنية المحيطة والداخلية".

وأشار إلى أن "عدد السياح تراجع ما انعكس انخفاضا في الاستهلاك".

وأعلن أنه "تم الاتفاق على إبقاء الاجتماعات مفتوحة من أجل متابعة التطورات في موضوع تصدير المنتجات الزراعية اللبنانية"، مؤكدا "التشدد في مكافحة التهريب بالتعاون مع الجمارك اللبنانية".

وردا على المطالبة بفتح الأسواق، أوضح أن "ما من سوق مقفلة، لا بل على العكس هناك أسواق يزيد فيها الطلب على المنتجات اللبنانية لاسيما العراق وليبيا ومصر، وليس على المصدرين إلا بذل المزيد من الجهد للتصدير إلى هذه الأسواق من أجل معالجة مشكلة انخفاض الاستهلاك والاستعاضة عن التصدير إلى السوق السورية".

وفي موضوع ارتفاع أسعار الشحن، وعدم توفر عدد كاف من الشاحنات المبردة اللبنانية، أعلن أنه "تم التوافق مع وزير النقل والأشغال العامة على استصدار قرار آخر يسمح لكافة الشاحنات العربية بالدخول إلى لبنان، بعد القرار الذي اتخذه بالسماح للشاحنات الكويتية المبردة الفارغة بالدخول إلى لبنان لتحميل المنتجات المصدرة في ٢٨ حزيران الماضي".

وبالنسبة إلى النقل البحري، قال الحاج حسن أنه "متاح ولا عراقيل أمامه، إلا أن عدم توفر كميات مجمعة كبيرة للتصدير تحول دون اعتماد هذه الوسيلة"، مؤكدا "وضع خط ساخن في خدمة المصدرين من أجل تسهيل معاملاتهم في مرفأ بيروت والمرافئ الأخرى".

الخصخصة الفاسدة

مرفأ بيروت: «شبكة مصالح» تتحكّم بملايين الدولارات ما يحصل من تجاوزات في المرفأ هو عمل أخطبوط فعلي برعاية مشبوهة

«قد تكون هذه الفضيحة أكبر من فضيحة سوكلين»، «إنها سرقة كبرى أكبر مما تتصوّر»، «تركيبة خطيرة لشفط المال العام»، «الكلّ متواطئ في هذه المسألة». تختلف أساليب توصيف المطّلعين على أحوال مرفأ بيروت، غير أنّها تصبّ في يقين واحد: هذا المرفق العام لا يعجّ بالحاويات فقط، بل بالفساد أيضاً

حسن شقراني

لن يطول الأمر كثيراً قبل أن تكتشف أولى دلالات المشكلة: بمجرّد الدخول إلى حرم مرفأ بيروت على تلك الطريق الطويلة التي لا تزال تفوح منها رائحة الحرب الأهلية ـ كما هي حال منطقة الكرنتينا بمجملها ـ تفاجأ بصفّ طويل من الشاحنات التي تنتظر أدوارها للتحميل. في أحوال طبيعية قد يكون هذا الصف دليل عافية على الحركة التجارية، لكن هناك أكثر من دلالة على أن هذا الازدحام مفتعل.

«هل ترى هذا الازدحام؟ لا تعتقد لوهلة أنه طبيعي»، يقول أحد المطّلعين على أوضاع مرفأ بيروت. «إنه مقصود لكي يجري ترتيب أكلاف إضافية على تخزين البضائع عبر تأخير تحريرها في إطار شبكة مصالح مفبركة بدقّة».

ما هي الشبكة التي تُحكم القبضة على أحد المرافق الأساسية في لبنان الذي يدرّ ملايين الدولارات سنوياً، ولا يُحوّل إلى الخزينة العامّة سوى ٢٠٪ منها؟

قد يكون التوصيف الأبرز والأكثر إثارة للتساؤلات هو ذاك الذي يعتمده أحد الوزراء العارفين بخبايا هذه الممارسات: «يبقى ملف سوكلين أنظف ممّا حدث ويحدث في ملف مرفأ بيروت». وهدفه من هذه المقارنة إظهار حجم الأوساخ التي تلوّث مسار الأعمال في المرفأ.

لكن للإجابة بدقّة عن التساؤلات، ينبغي العودة إلى عام ٢٠٠٥ حين انطلق عمل شركة «اتحاد محطّة بيروت للحاويات» (BCTC) التي لزّمها القيّمون على المرفأ تشغيل العمليّات، وتحديداً إدارة تفريغ البضائع من السفن ونقلها لكي تمرّ بمراحل الكشف والتدقيق المختلفة ـ من الجمارك والاستخبارات ـ لتصل في نهاية المطاف إلى السوق المحلية، أو تنتقل عبر الترانزيت إلى البلدان المجاورة.

يتألف هذا الكونسورتيوم من ثلاث شركات: «الشركة العالمية لإدارة مرفأ بيروت» (IPMB)، الشركة البريطانية «PPPL» والشركة الأميركية «LPMA». وقد نما عمله بالتوازي مع الفورة الاستهلاكية التي شهدتها البلاد منذ انتهاء حرب عام ٢٠٠٦، ليصل عدد الحاويات التي أدارتها (Handling) إلى ١,٠٣٤ مليون حاوية (Container) في عام ٢٠١١.

وتحت شعار تشجيع المسافنة (Transshipment)، وقّعت الشركة عقدين مع عملاقين عالميين في مجال النقل البحري: الأوّل مع «MSC» لإدارة ٢٥٠ ألف حاوية

سنوياً، والثاني مع «CMA–CGM» لإدارة ١٠٠ ألف حاوية.

يقوم هذا التحالف على تخزين البضائع في لبنان على أنّه «كاراج» بأسعار زهيدة جداً، يوضح المصدر نفسه؛ وهكذا مع عجقة البضائع تقل المساحات المتوافرة، فيحصل التأخير ليتكبّد المتعاملون مع الشركة أكلافاً إضافية للتخزين بانتظار الإفراج عن البضاعة، وخصوصاً بعد مرور ٩ أيام حين ترتفع التعرفة كثيراً.

وتلك الخوات كبيرة فعلاً وتحقق مدخولاً سهلاً للشركة من الاتجاهين، إذ إنّ حصتها تبلغ ٤٠٪ من إيرادات المرفأ السنوية البالغة ١٦٠ مليون دولار، بحسب مصدر مطّلع على سير الأمور في إدارة المرفأ. وهكذا تُقدّر إيراداتها السنوية بـ٦٤ مليون دولار.

هذا الكم من الأموال يحتاج إلى شراكة أكبر من تلك المعقودة مع شركتي الشحن المذكورتين؛ إذ يتطلب التغطية الرسمية. وهنا يقول المصدر نفسه: هناك تحالف قائم بين «BCTC» والشركتين مع إدارة مرفأ بيروت لتغطية عملية تحصيل الأرباح الخيالية هذه.

ويقوم هذا التحالف على إبقاء كلفة التخزين في حرم المرفأ منخفضة ـ أدنى بكثير من التعرفات في منطقة المتوسط ـ بشرط دفع خوّات. «هناك ٣ دولارات تُدفع عن كلّ مستوعب يُخزَّن خارج إطار الكلفة الحقيقية المصرَّح عنها، وهي دون ٣٠ دولاراً»، يكشف مصدر من أوساط المخلصين الجمركيين. وإذا طبّقنا المعادلة على عدد مفترض من المستوعبات يبلغ مليوناً، تُصبح الخوّة ثلاثة ملايين دولار سنوياً.

يحار المطلعون على أوضاع المرفأ في توصيف عمله لكثرة الشوائب. «ما يحصل من تجاوزات هو عمل أخطبوط فعلي برعاية مشبوهة»، يقول أحدهم. «الجميع منخرط في هذه العملية، وله حصّة منها، وهناك لقاءات تُعقد دورياً في فرنسا بين المستفيدين من التركيبة الموجودة».

وتزعم الشركة أنها «أنفقت ملايين الدولارات (الأميركية) على تدريب الخبراء المحليين في لبنان... وخلقت صناعة لم تكن موجودة في السابق». غير أنّ جميع المطّلعين يؤكّدون أن الشركة لم تُنفق ليرة واحدة، فمعدّات العمل الرئيسية (وتحديداً الرافعات الخمس الشهيرة والشاحنات المستخدمة للنقل) اشترتها إدارة المرفأ ويُشغّلها كونسورتيوم الأمر الواقع!

أما على صعيد المهارة البشرية وإنتاجية العمل ـ التي تزعم الشركة أنّها أنفقت ٢٥٪ من رأسمالها الأساسي لتطويرها ـ فحدّث ولا حرج: لدى الدخول إلى مركز تسيير المعاملات الأولية لإخراج البضائع كان الصف خالياً. وصلنا إلى الموظف المسؤول وسلمناه الوثيقة. لكن لم تكد تمر ثوان حتّى وقف وأخذ يتجوّل في المكان ويتبادل النكات مع زملائه. بقي على سلوكه هذا نحو ١٠ دقائق. ومن ثمّ عاد وأعطانا الورقة. تساءلنا: لماذا فعل ذلك، هل كان مشغولاً؟ هل كان ينتظر شيئاً ما لتصديق المعاملة؟ كانت الإجابة: كان يريد أن يشرب الماء فقط!

إذا كان شرب الماء يستغرق ١٠ دقائق، وبالتالي يهدر من طالب المعاملة الوقت نفسه، فإنّ التركيبة القائمة في إدارة مرفأ بيروت تهدر على اللبنانيين الكثير الكثير من الأموال التي تذهب لجيوب البعض.

وبذكر تلك الجيوب، يُشار إلى أنّ مدير المرفأ حسن قريطم ـ الذي تعذّر علينا التواصل معه للوقوف عند إيضاحاته ـ قرّر أخيراً رفع كلفة كلّ معاملة

إلى ٥ آلاف ليرة، بعدما كانت التعرفة ٧ آلاف ليرة لكلّ ٥ معاملات. ومع ضغط المخلّصين الجمركيين، خفض التعرفة إلى ٣ آلاف ليرة، غير أنّها بقيت أعلى من التعرفة الأساسية بنسبة ١٠٠٪.

أمّا الأخطر، فهو أنّ هذا المدير رفض أن تُسدّد الرسوم في إدارة المرفأ مباشرة، وحصر تسوية المدفوعات مع مصرف وحيد له فرع في حرم هذا المرفق. والحجّة، وفقاً لما ينقله أحد المطّلعين عن حسن قريطم، «وقف السرقة في صفوف جماعتنا».

إذاً، قد يكون عمل الكونسورتيوم الذي يُسيطر على المرفأ مدعاة للثناء والتهليل، وقد تكون مجلة «Time» قد صنّفته بين «قصص النجاح» في تاريخ الخصخصة، لكن ما هي الكلفة الفعلية لهذا النجاح؟ وهل هو نجاح فعلاً؟

٣٢ مليون دولار

هو ما حوّلته إدارة مرفأ بيروت إلى الخزينة العامّة في عام ٢٠١١، مقارنة بدخل إجمالي بلغ ١٥٨,٨ مليون دولار حقّقه المرفأ في ذلك العام.

٢١٦٧ سفينة

هو عدد السفن التي توقفت في مرفأ بيروت عام ٢٠١١ بتراجع نسبته ٥٪. أمّا عدد المسافرين فقد نما بنسبة ٢٨٪ إلى ٩١٤٨ مسافراً.

في جارور العريضي

تُفيد معلومات «الأخبار» بأنّ وزير الأشغال العامّة والنقل غازي العريضي، وهو المعني الأوّل بموضوع مرفأ بيروت، تلقى رسائل كثيرة من نقابة المخلصين الجمركيين ومن أصحاب شركات نقل للشكوى من استفحال الممارسات الخاطئة في المرفأ، غير أنّه لم يُبادر لمعالجة الوضع القائم. ويقول أحد المطلعين إن «تقارير كثيرة تصل إلى وزير النقل، غير أنّه يضعها في جارور مكتبه».

هيثم الموسوي

الأخبار ٣ نيسان ٢٠١٢

التنظيم والديموقراطية ... والنقابات العمالية ... والسياسة

ماهيّة التنظيم النقابي العمالي

ليس التنظيم النقابي حزباً أو حركة سياسية تنطلق من إيديولوجيا معيّنة ولا هو مشروع لتحقيق برنامج سياسي كما أنه ليس بطبيعة الحال وسيلةً للاستحواذ على السلطة.

إنّ التنظيم النقابي العمالي بكلّ بساطة وعلى مستوى مختلف درجاته كافة ليس سوى أداةً للأجراء عمالاً وموظفين في قطاعاتهم المختلفة تساعدهم في تحقيق مطالبهم وحاجاتهم الحقيقية الملموسة وتحسين ظروف عملهم وشروط حياتهم.

هذا لا يعني على الإطلاق بأنّ التنظيم النقابي هو بديل عن التنظيمات السياسية والحزبية... الخ بل إنه قد يتلاقى أو يتفارق عن هذه الجهة السياسية أو تلك انطلاقاً من اقتراب أو ابتعاد تلك القوى من البرنامج المطلبي للنقابات ودعمها له أو وقوفها ضدّه في التحركات المختلفة لتحقيق ذلك البرنامج.

النقابية ومفهوم التسييس

يشترط قانون العمل اللبناني على النقابات بمستوياتها التنظيمية المختلفة عدم التعاطي بالعمل السياسي تحت طائلة الحلّ. إنه شرط ملتبس جعل البعض يتّهمون الحركة النقابية أحياناً «بالتسييس» لدى قيامها بتحركات ضاغطة.

فإذا كان المقصود أن لا تكون النقابات واتحاداتها وكذلك اتحادها العام أدواتاً طائفية أو سياسية حزبية ضيّقة فهذا مفهوم (مع أنه غير واضح في نصّ القانون) لكن إذا لم تتعاطَ النقابات أو تتدخّل بشكلٍ دائم بسياسات الأجور والسياسات المالية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية للدولة وأن تناضل بقوّة ودأب للمشاركة الفاعلة في وضع تلك السياسات فماذا يكون من معنى لوجودها أصلاً؟

ببساطة أكثر، من حقّ المواطن وبالتالي العامل والنقابي الانخراط بالعمل السياسي وصولاً لأعلى مراتبه القيادية ولعلّ إحدى المفارقات والعجائب اللبنانية أنه يمنع على موظفي الدولة مثلاً إنشاء تنظيماتهم النقابية والانتساب إليها فيما يسمح لهؤلاء الموظفين الانتساب للأحزاب السياسية!!

وفي أيّ حال فإنّ الشرط الجوهري من وجهة النظر النقابية أن يكون القرار النقابي مستقلاً عن أيّ قرار سياسي حزبي وأن ينطلق من مصالح الفئات التي يمثّلها وحدها وكذلك وهو الأهمّ أن يتّخذ القرار النقابي على طاولة الهيئة النقابية المعنية بحرّية كاملة وبديمقراطية واضحة بعيداً عن التأثيرات الجانبية أو المصالح الخاصّة الضيّقة.

المؤتمر النقابي بين الخبرة والتجريب

إذا كان في كلّ نشاط جديد شيء من التجريب حكماً، فإنّ المؤتمرات النقابية العمالية النقابية تستطيع أن تضيف إلى عامل التجريب الموضوعي إمكانية الاستفادة من تاريخ نقابي عمالي عريق بالغ الغنى بالتجارب الفاشلة والناجحة وأن تغرف من تلك التجارب الناجحة ما يفيدها ويعفيها من انطلاقات بدائية أو بدئية من الصفر.

انطلاقاً من ذلك، فإنّ الحركة النقابية اللبنانية مع استثناءات قليلة جدّاً ماضياً وحاضراً لم تستقرّ على نهج محدّد في التعامل مع مفهوم المؤتمر وخصوصاً على مستوى الاتحاد العمالي العام قياساً مع ما ينصّ عليه النظام الداخلي فتارةً هو المؤتمر النقابي الوطني العام وتارةً أخرى هو مؤتمر نقابي وأخرى نقابي وشعبي... وسياسي... الخ.

على أنه من الناحية التنظيمية الشكلية إذا ما أردنا أن نتقيّد بالنصّ الحرفي للنظام الداخلي القائم للاتحاد العام وإذا ما اعتمدنا التقدير السائد لعدد النقابات أي خمسمائة نقابة على الأقلّ وأنه لكلّ نقابة أن تتمثّل بعضوين اثنين فهذا يعني أننا بصدد ألف مندوب فضلاً عن أعضاء المجلس التنفيذي ورؤساء وأمناء سر كلّ اتحاد عضو وهو أمر يجدر التوقّف عنده بإمعان.

لا يقتصر الأمر على هذا الانفلاش الاسمي والشكلي فقط، حيث أنّ القواعد البسيطة التي أنتجتها التقاليد النقابية والمعايير الدقيقة والتجارب الخلّاقة تغيب للأسف عند تصدّينا لعقد مؤتمراتنا النقابية ويغيب معها الهدف الأساسي من هذا المستوى التنظيمي الرفيع والبالغ الأهمية وتفرغ فكرة المؤتمر من محتواها وهو أمر لا يجوز للنقابيين التسامح فيه مع أنفسهم ونبل مهمتهم وللحديث صلة....

اسماعيل بدران

ألف ياء الإقتصاد

عشرة أسئلة لحوار اقتصادي مأمول

يعاني لبنان تبعات ما يحيط به من أحداث واضطرابات، فتتراجع معدلات النمو وتنكمش الفوائض التي كان يحققها في بعض الموازين الأساسية. والمشكلة ليست في التقلبات الاقتصادية فحسب، بل أيضاً في سرعة حدوث ذلك، على الرغم من ضخامة الأموال الوافدة التي لم تمثل ضمانة في وجه الركود، ولا هي ساهمت في لجم الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة. ليزيد الفارق من دون مبرر، بين معدلاتها المحلية ومعدل ليبور، من ١,٧٥ نقطة عام ٢٠٠٧ إلى ٤ نقاط تقريباً في حزيران ٢٠١٢، وهذا يزيد كلفة الدين العام أكثر من ألف مليار ليرة لبنانية، ويخفض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج ما بين أربع وخمس نقاط مئوية. إن ضعف المناعة الاقتصادية في مواجهة الأزمات، يرتبط بالسياسات الخاطئة التي صارت متلازمة الآن مع تدن خطير في القدرة على اتخاذ القرار، ومن فوضى عارمة تهدد وحدة الدولة، لكنه يعود أيضاً إلى أمرين آخرين: الافتقار إلى رؤية جامعة من جهة، ونضوب الموارد التي يمكن استخدامها في إيجاد الحلول من جهة ثانية. وهذا يجعل فكرة الحوار الاقتصادي جديرة بالبحث، حوار لا تكون مهمته الأولى الوصول إلى تسويات بين أطراف الإنتاج ولا بين القوى السياسية، بل يبحث عن انطلاقة جديدة تسعى إلى أهداف محددة: هيكلة الاقتصاد على نحو يزيد من كفاءته؛ خفض مخاطر الانفتاح الذي تحول إلى تبعية مالية متنامية، وترتيب الأولويات على نحو يلحظ في آن واحد متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي والتوازن الاجتماعي. على أن السياق يبدأ من التعامل مع الأسئلة والتحديات الآتية:

– كيف نخفف ارتباط الاقتصاد المحلي بالخارج، بعدما صارت المساعدات والتحويلات هي السبيل الوحيد للتعويض عن نقص الادخار وردم فجوة الموارد؟ قد يكون السبيل الوحيد الباقي للخروج من هذه الدائرة المغلقة، هو إحداث قفزة إنتاجية نوعية تنقل لبنان درجات عدة على سلم التنمية، فتزيد الناتج الفردي، وتخفض حصة الأنشطة غير المنتجة التي تمارس على نحو غير منظور إعادة توزيع متعسفة للدخل من الأسفل إلى الأعلى.

– ما هو السبيل إلى تطوير الوظيفة الاقتصادية للقطاع المصرفي ضمن صيغة تبادلية متوازنة، تتضمن مثلاً حزمة من الحوافز التي تشجع المصارف على زيادة بل مضاعفة تمويلها للأنشطة الإنتاجية، بدلاً من أن تكتفي كما تفعل حالياً بتغطية عجز الموازين الأساسية. إنّ هذا يوجب التفكير في سبل تكييف بنية القطاع المصرفي وسياساته مع احتياجات النمو والتنمية لا العكس.

– أي سياسات اقتصادية ـــ اجتماعية ومالية ـــ نقدية تكفل النمو المنصف للفقراء وتحقق أعلى عدالة توزيع ممكنة دون المساس بالفعالية الإنتاجية؟ هل برامج مكافحة الفقر كافية لتحقيق هذا الغرض؟ واستطراداً كيف نجعل الأهداف المالية والنقدية تابعة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية؟ فيما نشهد الآن تبعية مقلوبة.

– ألم يحن الوقت بعد لجعل مهمة خفض الدين العام جزءاً لا يتجزأ من رؤية اقتصادية متعددة الأبعاد، لا مهمة منفصلة وقائمة بذاتها تعطل غيرها من المهمّات. لقد أظهرت التجارب العالمية وخصوصاً في النصف الثاني من القرن الماضي، أن سياسات النمو الناجحة هي التي ساعدت على استيعاب مشكلة الدين العام أكثر من أي شيء آخر.

– حتى الآن ما زالت معادلة المخاطر التي نتبناها مكونة من عناصر مالية ونقدية فقط، ألا ينبغي، مع تغير الظروف وتعدد مصادر الخطر، تطوير هذه المعادلة بحيث تشمل عناصر اجتماعية واقتصادية لم تلحظ سابقاً؟

– ألا ينبغي إصلاح السياسات التجارية؟ بعدما أخفقت سياسات الانفتاح المفرط وغير المشروط التي اتُّبعت منذ عام ٢٠٠٠ في تحقيق الغايات المرجوة منها.

– نقول إن اقتصادنا حر بل الأكثر تحرراً بين دول المنطقة، وهذا لا يصح مع سطوة الاحتكارات التي تجعل زيادة أسعار المواد المستوردة في لبنان أعلى دائماً من نسبة ارتفاعها في المنطقة والعالم؛ فما هي الخطوات التي تكفل إطلاق التنافسية وتحرير الأسواق بالسرعة المطلوبة؟

– نتحدث دائماً عن تطوير القطاع العام وإصلاحه، لكن ماذا عن القطاع الخاص الذي يعاني أوجه قصور عدة تبدأ بالمديونية العالية وارتفاع الكلفة وتدني الإنتاجية وضعف الحوكمة ولا تنتهي بصغر الحجم وضيق أفق المنافسة ومحدودية التمويل وارتفاع كلفته تحت طائلة تشوه أسواق الائتمان وعدم اكتمالها.

– بعد فشل خيار تصفية المرافق العامة وبروز الحاجة إلى رؤية أكثر اعتدالاً تلحظ احتياجات المرحلة الانتقالية التي نمر بها، كيف ننظر إلى دور الدولة في الاقتصاد؟ هل هي مسؤولة فقط عن إيجاد البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص؟ أم عليها التدخل لتصحيح الانحرافات وتلبية الحاجات المستحقة وتوجيه الاقتصاد الحر نحو غايات متفق عليها؟ وما هي حدود هذا التدخل؟

– في المقابل، كيف نتجنب الخلط بين الاقتصاد والسياسة؟ أو بتعبير أدق كيف نميز بين الاستخدام المشروع للمال العام تحقيقاً للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وبين تسخير هذا المال لتصحيح الاختلالات السياسية والطائفية الناشئة عن فشل النظام؟

تتعايش تحت سقف الدولة رؤى متضاربة متناقضة، كانت مسؤولة أكثر من غيرها عن الورطة الواقعين فيها. قد يكون مطلوباً أن نعود أدراجنا إلى المربع الأول، إلى مفترق الطرق نفسه الذي وقفنا عليه قبل عشرين عاماً من الآن، لنضع التساؤلات أعلاه في سياق الرد على السؤال الأهم: هل نستمر في الطريق نفسه أم علينا البدء من جديد..

عبد الحليم فضل الله

مجلس النواب يقر قانون تثبيت المياومين وتلويح من كتلة التغيير بالطعن

المخاوف من عرقلة التثبيت تنغص فرحة المياومين

بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢ أقر مجلس النواب مشروع القانون المتعلق بتثبيت العمال المياومين وجباة الاكراء في مؤسسة كهرباء لبنان، وضمهم إلى ملاك المؤسسة عن طريق مباراة محصورة ينظمها ويشرف عليها مجلس الخدمة المدنية. وسيخضع لها ما يقارب ٢٥٤٠ مياوما وجابي اكراء.

واحتفل العمّال المياومون وجباة الاكراء باقرار مجلس النواب قانون تثبيتهم في ملاك «مؤسسة كهرباء لبنان»، على الرغم من مخاوفهم التي ازدادت من عرقلة السير بالقانون سياسيا. متمنين على الجميع ان «لا يأخذوا موضوعهم في التجاذب السياسي»، متمنين «من الذين يريدون الطعن ان لا يفعلوا ونحن جاهـزون للتفاهم». ورأت مصادر نيابية ردا على تلويح كتلة «الاصلاح والتغيير» النيابية بالطعن في قانون التثبيت بعد إقراره، أمام المجلس الدستوري، ترى المصادر أنه «لا حجة قانونية لعدم السير به، خصوصا إذا قارنّا بصيغ مشابهة اعتمدها المجلس سابقاً، فموضوع التثبيت حُدد ضمن مباراة محصورة و لم يعد ذلك ممكنا من دون خضوع العمّال لهذه المباراة، من هنا لم يعد القانون قابلا للطعن»، مستدركة «لعل الطعن كان ممكنا إذا كان التثبيت من دون مباراة

وأكدت مصادر «لجنة المتابعة للعمّال المياومين والجباة» أن «الاعتصام المستمر منذ ٦٤ يوما، لن يتوقف، حتى نشر القانون في الجريدة الرسمية»، مشيرة إلى أن «العمّال لم يستلموا رواتبهم حتى الآن، فالضغوطات لا زالت تمارس عليهم من قبل عدد من مسؤولي المؤسسة بالتنسيق مع شركات مقدمي الخدمات (sp) للتوقيع على عقود العمل».

وفيما أبدت المصادر تخوفها من «حدوث تسوية سياسية على حساب تثبيتهم في الملاك»، دعت جميع الأطراف المعنية إلى «التعاطي مع الموضوع من ناحية انسانية وعمالية لا سياسية»، سائلة «هل يعقل لإنسان يعمل في مؤسسة أكثر من ١٥ سنة أو ٢٠ سنة لا يثبت فيها؟».

أما عن التعديلات التي طرأت على اقتراح القانون، فأوضحت أنه «لا يوجد مشكلة مع التعديلات، وهي تستعد حاليا لمتابعة تنفيذ البنود، ومنها المباراة المحصورة في مجلس الخدمة المدنية لملء الشواغر في مديريات المؤسسة، وذلك على الرغم من معرفتنا أن الآلية تحتاج إلى أشهر عدة للتطبيق».

وفي الاحتفال في الباحة الداخلية للمؤسسة في حضور العمّال من المناطق، أكد عضو لجنة المتابعة أحمد شعيب أن «المياومين لم ينتصروا على أحد، وأن الطريق إلى مشروع القانون لا تزال طويلة»، داعيا إلى «متابعة موضوع الرواتب، إضافة إلى آلية العمل داخل المؤسسة، وممثلي الدوائر في المناطق إلى الاختلاط بعضهم ببعض تأكيدا على الوحدة الوطنية». وأشار إلى «أن الكتل النيابية التي صوتت على المشروع، إنما صوتت لصالح جميع اللبنانيين وليس لصالح فئة واحدة منهم».

ورحب رئيس اللجنة محمد فياض بـ«جميع الدوائر المسيحية والاسلامية التي وحدت جميع الموظفين». وتوجه إلى العمال قائلا: «إذا توحدتم ستنالون مطالبكم المحقة»، متوجها بـ«التحية إلى كل من ساهم في اقرار المشروع.

أخبار نقابية عربية

مقاومة شعوبنا العربية ما فتئت تتغذى من عروق الرفض التاريخي للعدو الاسرئيلي

الاتحادات العمالية العربية تقاطع احدى جلسات مؤتمر العمل في جنيف لمشاركة وفد اسرائيلي

الجانبية لمؤتمر منظمة العمل الدولية احتجاجا على حضور الهستدروت

تلقى الكيان الاسرائيلي صفعة نقابية عمالية عربية ، أكدت له مرة أخرى أن الدم العربي ما زال عامرا بالغضب والاشمئزاز، ورافضا لهذا الكيان الغاصب ومقاوما له ، بما يؤكد أن نبض الشارع العربي الثائر، مختلف تماما عن سياسات حكامه المتهالكة والمتردية على اعتاب الرضى الامريكي والاسرائيلي ، فخاب الأمل الصهيوني بمحاولة استثمار خبيثة للمستجدات العربية المرافقة للصحوة الاسلامية العربية، في اقتحام عدواني فظ لجلسة مخصصة لمناقشة خطة منظمة العمل الدولية للشرق الأوسط وشمال افريقيا على ضوء المستجدات العربية، فجاء الفعل النقابي العربي المقاوم في جنيف ليؤكد بما يقطع الشك أن جذور الصحوة العربية والاسلامية لحركة شعوبنا العربية ما فتئت تتغذى من عروق الرفض الاسلامي لعربي التاريخي للعدو الاسرئيلي ، وأنه ما زالت الهوية الاسلامية العربية على عزتها وكرامتها وقرارها المقاوم للعدو في كل ساح ومحفل . وهذا ما اكدته الاتحادات النقابية العمالية العربية الوطنية في جنيف حيث انعقد مؤتمر منظمة العمل الدولية بمشاركة اطراف الانتاج الثلاثة –(الحكومات – اصحاب العمل – العمال) فقد انسحبت وفود الاتحادات العمالية العربية من مصر و لبنان وتونس والجزائر والمغرب، المشاركة فى مؤتمر العمل الدولى من الجلسة التى عقدتها منظمة العمل الدولية بتاريخ ٦–٦– ٢٠١٢ على هامش المؤتمر عن خطة المنظمة فى منطقة الشرق الاوسط، خاصة بعد ما يسمى الربيع العربى في بلدان عربية.

وكانت الوفود النقابية العمالية العربية فوجئت بدخول وفد اتحاد عمال الكيان الاسرائيلي للقاعة، وهذا ما دعاهم للتحدث مع احمد لقمان مدير منظمة العمل العربية، وهددوا بالانسحاب اذ لم ينسحب الوفد الاسرائيلى، فذهب احمد لقمان الى ندى الناشف (مسئولة الشرق الاوسط) بالمنظمة، وسألها عن سبب تواجد الوفد الاسرائيلى فاكدت لهما ان المنظمة لم توجه الدعوة للوفد الاسرائيلى، فطلب منها اخراجه من القاعة، لكنها رفضت بحجة ان منظمة العمل منظمة دولية، وبالتالى لاتقيم الامور بهذا الشكل. فقررت الوفود النقابية العمالية العربية الانسحاب من الجلسة وبصحبتها مدير منظمة العمل العربية.

النمط الاقتصادي للبنك الدولي وصندوق النقد ثبت فشله

غصن حذر امام مؤتمر العمل الدولي في جنيف من "الفوضى الخلاقة" تحت راية "الحرية والعدالة"

ألقى رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن بتاريخ ٧–٦– ٢٠١٢ كلمة عمال لبنان امام مؤتمر العمل الدولي الذي يواصل اعمال دورته ال١٠١ في قصر الامم المتحدة في جنيف حيث يشارك لبنان بوفد ثلاثي الاطراف من الحكومة واصحاب العمل والعمال،

وقال: "يتناول تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية أبرز عناوين المرحلة الحاضرة تحت بعنوان «الحماية الاجتماعية سبيل للعدالة الاجتماعية" بحيث تمثل الحماية الاجتماعية أساسا لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية مرتكزا على المبادئ التي انطلق منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ وعلى اتفاق الحد الأدنى للضمان الاجتماعي الصادر عن منظمتي العمل الدولية والعربية والتي تستهدف الحماية الاجتماعية للانسان وقاية وعلاجا من المرض ومن اخطار الفقر والعوز والجهل بما يضمن للانسان سبل العيش الكريم عبر العمل اللائق والأجر العادل باعتبار أن الأجور المتدنية تضع العامل دون مستويات خط الفقر وبظروف عمل غير كريم، يفتقر الى الحماية الاجتماعية والاستقرار الوظيفي مما يؤدي إلى البطالة والفقر وما يمثله من تهديد مباشر للأمن والاستقرار الاجتماعيين ويجعل الفقراء والعاطلين عن العمل قنابل اجتماعية موقوتة يغلب عليها الشعور بالإحباط والإقصاء الاجتماعي والإحساس بالظلم والقهر والاضطهاد، مما يكون لديها نقمة مكبوتة قابلة للتطرف ما يدفع الشعوب للمطالبة بفرص للعمل وقدر من العدالة الاجتماعية،

فضلا عن مطالبتها مكافحة الفساد الأمر الذي دفع بعض من مجتمعاتنا العربية الى النزول إلى الميادين والساحات للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، لا بل إلى إسقاط هذه الأنظمة السياسية القائمة على الاستبداد والقهر والتنكر وصم الآذان".

واضاف: "إن توفير الحماية الاجتماعية وفرص العمل هو مطلب ملح أمام كل الأنظمة العربية باعتبارهما المدماك الأساسي لإرساء العدالة الاجتماعية التي لا يمكن تحقيقها من دون العبور على جسر الحرية من أجل الوصول إلى واحة الديموقراطية للتعبير عن المعاناة والأسى التي ترزح تحت أثقالها الشعوب المقهورة".

وتابع: "إن الرياح التي تعصف بالعالم العربي عاتية جدا إلا أنه من الأكيد أن أحد دوافع ما يحصل من تحركات احتجاجية سليمة هو بسبب غياب التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ذلك، أن السياسة الاقتصادية التي أنتجتها العديد من الدول العربية التزاما بقدر العولمة ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين وبرامجهما لا تنسجم مع المعايير الاجتماعية لا بل الإنسانية والبعيدة عن واقع المجتمعات العربية واقتصادات دولها وحاجات الفئات الأوسع في نسيجها الوطني ومصالحها، ما أضاف تحديات جديدة أمام هذه المجتمعات التي تعاني أصلا جملة متشابكة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والفكرية وتفاقمت معها زيادة معدلات البطالة وارتفاع نسب الفقر وزاد التضخم فضلا عن النقص في الكفاية الغذائية والاكتفاء الذاتي ناهيك بالمؤشرات المتدنية للتغطية الصحية ومستويات التعليم ويعود ذلك إلى تراجع الدولة عن دورها ومسؤوليتها في الرعاية الاجتماعية والتنمية المستدامة وانكفائها عن إدارة شبكات الحماية الاجتماعية التي اقتصرت على تقديم بعض المساعدات والإعانات غير أنها لا تحلها جذريا".

وقال: "ان انحسار دور الدولة من شريك اجتماعي ضابط للتفلت الرأسمالي الليبرالي والاكتفاء بسياسة مراقبة الأسواق وما تتجاذبه من مغريات الرشوة والفساد، فضلا عن فتح الأسواق أمام السلع الاغراقية الاستهلاكية التي تشد الخناق على القطاعات الإنتاجية، بالاضافة الى تشجيع الاستثمارات للشركات العابرة للقارات المنافسة للمنشآت الوطنية المتوسطة والصغيرة والتي تؤدي إلى تشريد العمال وتزيد معدلات البطالة وخصوصا للشباب الباحثين عن فرص عمل".

واضاف: "إن النمط الاقتصادي الذي تبنته معظم دولنا العربية وفقا لمتطلبات البنك الدولي وصندوق النقد قد ثبت فشله وبات على حكامنا اليوم الاضطلاع بدورهم للتصدي لما خلفته السياسات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية المبادرة لوضع استراتيجيات اقتصادية – اجتماعية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لتحد من البطالة والفقر والتهميش وتراجع القدرة الشرائية بسبب تدني الأجور أو فقدانها بسبب البطالة أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة. ذلك، أن العلاقة بين الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لا تستقيم إلا مترافقة مع تنمية اقتصادية سليمة متوازنة مع التنمية الاجتماعية وتحقيق تكافؤ فرص العمل بين فئات المجتمع خصوصا الشباب والمرأة. إن تطوير الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل اللائق كانت الباعث للانتفاضات الشعبية العربية التي لن تستكين إلا بعد تحقيق العدالة الاجتماعية التي لا تنمو وتزدهر إلا في رحاب الحرية والديموقراطية.

غير انه ينبغي التنبه واليقظة من ان يندس تحت راية العدالة الاجتماعية والحرية والديموقراطية مشروع "الفوضى الخلاقة" الساعية الى شرذمة شعوبنا وتفتيت دولنا كي تضحى قبائل متناحرة وطوائف ومذاهب متقاتلة فتضيع البوصلة وينحرف المسار".

رئيس اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان يشارك في أعمال مؤتمر العمل الدولي ١٠١ في جينيف

لا يمكن تطبيق معايير العمل الدولية والحرية النقابية قبل تحرير الارض والانسان من الاحتلال والاستكبار

شارك الأخ علي طاهر ياسين رئيس اتحاد الوفاء في أعمال مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في دورته ١٠١ في قصر الأمم في مبنى منظمة العمل الدولية في جينيف في الفترة بين ٣٠ أيار و ١٤ حزيران ٢٠١٢ وشارك في المؤتمر أكثر من ٣٥٠٠ مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة (الحكومات–أصحاب العمل–العمال) وممثلي المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية من ١٦٨ دولة عضو في منظمة العمل الدولية.

وكانت المشاركة في أعمال المؤتمر مناسبة للقاء العديد من القيادات النقابية العاملية والاشتراك في مناقشة تقارير اللجان وأعمالها. وفي مداخلة له في أعمال لجنة معايير العمل وتطبيق الاتفاقيات أكد ياسين أنه لا يمكن لنا الحديث عن تطبيق الاتفاقيات ومعايير العمل الدولية خاصة في مجال حرية العمل النقابي قبل الكلام والعمل على تحرير الأرض والانسان من قوى الاحتلال والاستكبار العالمي وهذا ما يتطلب منا جميعاً دعم العمال والشعوب التي تناضل وتقاوم من أجل حريتها وتحرير أرضها ومقدساتها وهذا الكلام لاقى ترحيباً من العديد من ممثلي المنظمات النقابية من مختلف دول العالم.

رئيس الاتحاد يشارك في الملتقى التضامني الدولي مع فلسطين والاراضي العربية المحتلة

شارك رئيس اتحاد الوفاء في أعمال الملتقى الدولي التضامني مع عمال وشعب فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى الذي أقيم في جينيف في ٧ حزيران بدعوة من منظمة العمل العربية بحضور الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي وعدد من القيادات النقابية والفعاليات الاقتصادية والرسمية من دول العالم.

عمال الجزائر ولبنان معاً لدعم المقاومة وتحرير الارض والانسان

أكد الاتحاد العام للعمال الجزائريين وقوفه الدائم لجانب عمال وشعوب فلسطين ولبنان والمقاومة البطلة في سبيل تحرير الارض وتحقيق الحرية والعدالة . وخلال لقاء لأركان الاتحاد مع رئيس اتحاد الوفاء تم التطرق فيه لما تشهده المنطقة وضرورة تضافر الجهود المخلصة في سبيل رفع الظلم والتصدي ودعم حركات التحرر وتم التوافق على تفعيل العمل المشترك بين الاتحادين وتطوير سبل ذلك.

إتحاد الوفاء يؤكد وقوفه الدائم لجانب الشعب الفلسطيني ومقاومته

خلال لقاء مع مندوبي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أكد رئيس اتحاد الوفاء وقوف اتحاد الوفاء الدائم مع شعب وعمال ومقاومة فلسطين وعن استعداد الاتحاد للقيام بكل الجهود وبذل كل الامكانات في سبيل تحرير فلسطين ثم جرى الاتفاق على ضرورة الاتصال الدائم وتوحيد الجهود من أجل دعم القضية المركزية للأمة.

أنشطة وفعاليات لاتحاد النقابات العالمي خلال المؤتمر العمل الدولي

شارك رئيس اتحاد الوفاء في إجتماعات المجلس الرئاسي لاتحاد النقابات العالمي والاتحادات الصديقة والذي تم خلاله استعراض الانشطة التي أقيمت في مختلف دول العالم خلال العام الماضي وتم عرض الانشطة المقررة في الاشهر القادمة وخصوصاً في المنطقة والتي سيقام من خلالها نشاط هام في لبنان قبل نهاية العام الجاري.

وسيكون هناك نشاط خاص في افريقيا وفي اميركا اللاتينية وايران وآسيا .

والتقى كذلك الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي اليوناني جورج مافريكوس ونائب رئيس اتحاد النقابات العالمي السيد محمد محمد شعبان عزوز حيث جرى التفاهم على المشاركة في الانشطة التي تقام في المنطقة ودعم الجهود في مواجهة مشاريع قوى الاستكبار العالمي واميركا والمشاريع الصهيونية في المنطقة العربية والعالم.

رئيس اتحاد الوفاء يتلقى دعوة لزيارة الهند

التقى رئيس اتحاد الوفاء أمين عام اتحاد عمال عموم الهند النقابي العالمي سانكر ساها وكان اللقاء مناسبة للتحدث حول المفاهيم المشتركة واتفق الطرفان على ضرورة القيام بالانشطة اللازمة من اجل مواجهة قوى الاستكبار والامبريالية العالمية ودعم قضايا التحرر وأهمها المقاومة في وجه المحتل وتم توجيه دعوة لرئيس الاتحاد من أجل المشاركة في أعمال المؤتمر العام العشرين لاتحاد نقابات عمال عموم الهند ووعد رئيس الاتحاد بتلبية هذه الدعوة والمشاركة في المؤتمر

مندوب اتحاد نقابات عمال عموم الصين يؤكد دعمه لعمال لبنان ولشعوب المنطقة في مواجهة قوى الاستكبار

وضمن لقاءاته مع القيادات النقابية العالمية عقد رئيس اتحاد الوفاء لقاء مع مندوب الاتحاد العام لنقابات عمال عموم الصين النقابي ووتشوان هوا تم خلاله التباحث في دور الحركة النقابية العالمية الحرة وفي مقدمتها عمال الصين في مواجهة المشاريع الامبريالية وفي تفعيل دور المنظمات النقابية العمالية والاقليمية وفي دعم حركات تحرر الشعوب المناضلة في سبيل الحرية والعدالة.

ورداً على زيارته الصين العام الماضي وجه رئيس اتحاد الوفاء دعوة للاتحاد الصيني لزيارة لبنان ووعد النقابي الصيني بتلبية هذه الدعوة .

وفي إطار تمتين أواصر التعاون والعلاقة النقابية والعمالية التقى رئيس الاتحاد نقابيين من دول عربية عديدة اضافة الى بيت العامل في ايران ومن المجلس الاعلى للجان الاسلامية للعمال في ايران والاتحاد الوطني لعمال افغانستان ومنظمة الوحدة النقابية الافريقية والاتحاد العام لعمال سيرلانكا وقبرص واسبانيا وفنزويلا والسنغال وجزر المالديف وتركيا.

عمال السويد يؤكدون استمرارهم في دعم الشعب الفلسطيني والحق العربي

خلال لقائها مع رئيس اتحاد الوفاء أكدت السيدة إيلين كاترين فاوسك نائب رئيس العلاقات الدولية في اتحاد عمال النروج حيث أكدت استمرار اتحاد عمال النروج في دعم القضية الفلسطينية والشعوب العربية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي بدوره أكد رئيس اتحاد الوفاء مساندة الاتحاد الدائمة لكل الجهود الداعمة للشعب الفلسطيني والمقاومة في وجه الارهاب الاسرائيلي وكرر شكره لاتحاد عمال النروج لمواقفة الثابتة خصوصاً بعد العمل الارهابي الذي تعرض له مخيم الشبيبة من قبل العدو الصهيوني. وأكد الطرفان على الاستعداد للقيام بأنشطة مشتركة والتواصل الدائم.

انتخابات نقابية

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة مزارعي البيوت البلاستيكية في لبنان

وجاءت النتائج على الشكل التالي

حسين عباس درويش رئيساً، قزحيا عباس حمزة نائباً للرئيس، إسماعيل محمد شكر أميناً للسر، طارق محمد الموسوي أميناً للصندوق،حسين شومان، وليد قاق، عادل عويس، أسعد سيف الدين، حسين المصري، علي درويش، عارف حرب، محمد جمعة أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات العامة لنقابة مربي النحل في البقاع

وجاءت النتائج على الشكل التالي

محمد أحمد العوطة رئيساً، وليد كايد اليحفوفي نائباً للرئيس، محمد سعدون الحلاني أميناً للسر، عبد الله منهل صفا أميناً للصندوق، علي هادي اللقيس، طعان خضر عبيد، علي توفيق مهدي، حسين محسن السماقة، علي شعلان شمص، جهاد عباس بلوق، محمد مهدي الحاج حسن، شعلان فياض شهاب أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات العامة لنقابة مزارعي الحبوب وحبوب الزيوت في البقاع

وجاءت النتائج على الشكل التالي

عبد الله عبد الكريم زعيتر رئيساً، عطريف علي شومان نائباً للرئيس، بلال حسن مصطفى اميناً للسر، حسن حميد خير الدين أميناً للصندوق، علي حميد ناصيف، حسين علي عوض برو، أحمد محمد شحادة، إميل منذر المعلوف، وائل أحمد المصري، علي محمد الموسوي، أنور محمد ديب الذكرة، فضل الله محمد مصطفى أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في بنت جبيل

وجاءت النتائج على الشكل التالي

طارق علي بزي رئيساً، محمد محمود قصيّر نائباً للرئيس، بلال علي رضا أميناً للسر، جعفر كامل بوصي أميناً للصندوق، عدنان فهد حميّد أميناً للاعلام، أحمد خليل السيد حسن مسؤولاً للعلاقات العامة، رضوان شامي، علي سهيل بزي، عبد السلام بزي، فؤاد بيضون،سليم بزي، محمد حمودي أعضاء مستشارين.

دعت نقابة صيادي الاسماك في ساحل خيزران في الجنوب لاجراء إنتخابات تكميلية لمجلسها التنفيذي

وذلك يوم السبت الموافق ١٦-تموز-٢٠١٢ من الساعة العاشرة وحتى الثانية عشرة ظهراً في مركز الجمعية التعاونية لصيادي الاسماك في ساحل خيزران. وفي حال عدم إكتمال النصاب القانوني تجري الانتخابات بعد أسبوع من تاريخه في نفس الزمان والمكان المحددين وبمن حضر.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال معامل البلاستيك وصناعة الكيماويات في لبنان

وجاءت النتائج على الشكل التالي

محمد فخر الدين رئيساً، حسن سيف الدين نائباً للرئيس، نبيل مزهر أميناً للسر، عبد اللطيف حمدان نائباً لأمين السر، زهير فخر الدين أميناً للصندوق، أحمد مزهر محاسباً، زاهر الخطيب دعاية ونشر،محمد الحاج حسن، أحمد الغوش، علي سماحة، عفيف جزيني أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال توزيع المحروقات

وجاءت النتائج على الشكل التالي

سليمان حمدان رئيساً، عدنان الحلبي نائباً للرئيس، طارق سعد أميناً للسر، فادي ابو مجاهد نائباً لأمين السر، جهاد هاشم علاقات خارجية، حسن حمدان أميناً للصندوق، كمال ضيا محاسباً، جمال عون دعاية ونشر،محمد رمضان، جريس عقيقي، علي نجم الدين، يوسف الزرغلي أعضاء مستشارين.

عيون على العدو

لو كنت إسرائيلياً منزعجاً

أكد قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، اللواء يائير غولان، خلال كلمة ألقاها قبل أيام في معهد بيغن ـ السادات، لمناسبة مرور ثلاثين عاماً على الحرب الاسرائيلية على لبنان عام ١٩٨٢، أن بمقدور الجيش الاسرائيلي أن يلحق «هزيمة نكراء بحزب الله». وحاول إفهام مستمعيه من الاسرائيلين أن «لحزب الله القدرة على إزعاج الجيش الاسرائيلي، لكن ليس إيقافه»، في أي حرب مقبلة.

وكلام غولان، وإن كان يتساوق مع آمال الاسرائيليين وتطلعاتهم، لكنّ لسان حالهم يقف كثيراً أمام «الإزعاج» المعبّر عنه، إزاء حزب الله: ما هو مستوى الإزعاج، وهل يبرر القلق والحيرة والخشية من الحرب؟ ولسان حال الإسرائيليين، في أعقاب كلمة غولان، يمتلئ بالأسئلة الآتية: لو كانت إسرائيل، منزعجة (لا أكثر) من حزب الله، فما الذي يدفعها كي تحصن إلى حدود السماء المنشآت الحيوية والاستراتيجية، من الشمال الى الجنوب، بدءاً من المنشآت والقواعد العسكرية، وصولاً الى المنشآت والاماكن المدنية، وشبه المدنية، بما يشمل المرافئ والمطارات ومحطات توليد وتوزيع الطاقة، والوزارات والمؤسسات على مختلف أنواعها وفروعها؟

لو كانت إسرائيل، منزعجة (لا أكثر) من حزب الله، فما الذي يدفع الجيش الاسرائيلي للعمل على إيجاد بدائل من القواعد العسكرية، ومن بينها المطارات ومراكز تجنيد الاحتياط، وما الذي يدفعها إلى تغيير طرق الامداد ووسائل الاتصال العسكرية، لأنها من المؤكد، إسرائيلياً، أنها ستكون أهدافاً قابلة للتعطيل؟ ما الذي يدفعها كي تجد أمكنة وبدائل من القواعد العسكرية، تبقى سرية، انطلاقاً من فرضية مستحكمة لدى الجيش الاسرائيلي، أن كل القواعد، على أنواعها المختلفة، ستدمر في الحرب المقبلة مع حزب الله؟

لو كانت إسرائيل منزعجة (لا أكثر) من حزب الله، فما الذي يدفع وزير الجبهة الداخلية متان فيلنائي للتأكيد، وأمام جمع من المراسلين الأجانب، أن مبنى وزارة الدفاع في تل أبيب لن يبقى في الحرب المقبلة مع حزب الله...؟ ما الذي يدفع المؤسسة الامنية الاسرائيلية إلى بناء ملجأ محصن تحت الأرض بديلاً من مبنيي وزارة الدفاع وقيادة هيئة الاركان، المفترض إسرائيلياً أنهما سيدمران في الحرب المقبلة مع حزب الله. بل وأكثر من ذلك، أن تكتشف إسرائيل لاحقاً أن الملجأ المحصن البديل، تحت الارض، غير قادر على الصمود امام القدرة التدميرية التي باتت في حوزة المقاومة، وبالتالي أن تعمل على البحث من جديد عن بديل للبديل؟

لو كانت إسرائيل منزعجة (لا أكثر) من حزب الله، فما الذي يدفع رئيس أركان المؤسسة العسكرية السابق غابي أشكينازي، المعروف بصمته شبه المطلق حيال حزب الله خلال فترة ولايته، إلى أن يؤكد، ولثلاث مرات في مناسبات مختلفة، أن حزب الله غير قادر على احتلال شمال إسرائيل؟ (وليس احتلال إسرائيل لجنوب لبنان) ألا يفترض بالتأكيد المتكرر أن يأتي

رداً على تساؤلات؟ لو لم تكن التساؤلات قائمة، والقلق عارم، ومحفوران في الوعي الإسرائيلي، فما لزوم التأكيد والرد؟

لو كانت إسرائيل منزعجة (لا أكثر) من حزب الله، فما الذي يدفع الخبراء وتقارير الوسائل الاعلامية على اختلافها إلى تأكيد أن فرار الاسرائيليين في الحرب المقبلة لن يكون ممكناً، فليس هناك من مكان آمن للفرار اليه، بل لا يمكن الفرار الى خارج إسرائيل، مع فرضية أن مطار بن غوريون في مدينة اللد لن يبقى صامداً أمام صواريخ حزب الله؟ لو كانت إسرائيل منزعجة (لا أكثر) من حزب الله، فما الذي يدفع الجيش الاسرائيلي إلى تغيير بناء القوة العسكرية وتفعيلها بما يرتبط بالحرب المقبلة؟ وما الذي يدفع الى محاولة تحصين المدرعات والآليات العسكرية، وإيجاد بدائل من الجنود في الحرب البرية (الروبوتات)، وتفعيل النار عن بعد هرباً من المواجهة العسكرية المباشرة مع المقاومة؟ لو كانت إسرائيل منزعجة (لا أكثر)، فما الذي يمنعها من أن تبادر الى إنهاء مصدر إزعاجها؟ وما الذي يكبح ويردع عن فعل ذلك، طوال السنوات الماضية؟

وأخيراً، لو كانت إسرائيل منزعجة (لا أكثر) من حزب الله، فما الذي يدفع المؤسسات الاعلامية العبرية والمؤتمرات المتوالية والمتعاقبة لأهم مراكز الدراسات والابحاث في إسرائيل للاشتغال بتهديد حزب الله، وكيفية مواجهته؟ بل ما الذي يدفع بخبراء الحرب الاسرائيليين ليستخلصوا أن النجاح في الحرب المقبلة مع حزب الله هو في أن تمنع تل أبيب نشوبها؟ وما الذي يدفع قائد المنطقة الشمالية في الجيش الاسرائيلي، يائير غولان، كي يقف ساعات أمام مؤتمر معهد بيغن ـ السادات، ليؤكد أن الجيش الاسرائيلي، الموصوف بأنه أقوى جيش في المنطقة، مع أقوى سلاح جو في المنطقة، مع أهم وأكثر وسائل قتالية متطورة في المنطقة، قادر على هزيمة حزب الله في الحرب المقبلة؟

يحيى دبوق

الاخبار العدد ١٧٢٥ / ٦ حزيران ٢٠١٢

خبر وتعليق

الهيئة الادارية لرابطة موظفي الادارة العامة والتوقف عن العمل احتجاجا

الخبر: طالبت "الهيئة الادارية لرابطة موظفي الادارة العامة"، بعد اجتماعها، رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي بالوفاء بوعده الذي قطعه أمام "هيئة التنسيق النقابية" في السابع من الشهر الحالي والذي تعهد فيه بإقرار سلسلة الرتب والرواتب الجديدة للقطاع العام، قبل شهر حزيران الحالي وبمفعول رجعي اعتبارا من ٣٠ آب ٢٠١١. ودعت الحكومة الى الالتزام بالجداول التي تم التوافق عليها مع وزارة المالية من دون أي تعديل والتي لحظت مليونا ومئتي الف ليرة كأساس للفئة الرابعة وثمانمئة وخمسين ألفا كأساس للفئة الخامسة، وإلى إنصاف المتقاعدين بحيث تشملهم السلسلة وبالصيغة ذاتها التي تم اعتمادها للمتقاعدين من القضاة والاساتذة الجامعيين.

كما دعت الهيئة "جميع الموظفين في الادارات العامة كافة الى التوقف عن العمل لمدى ساعتين والاعتصام أمام الادارات العامة، يوم الثلاثاء في ٢٦ حزيران الحالي، من العاشرة حتى الثانية عشرة، في خطوة تحذيرية على طريق التصعيد لنيل المطالب المحقة".

التعليق: هل هو تأسيس لعمل نقابي مطلبي في القطاع العام، قطاع الوظيفة العامة، هذا القطاع المحروم منذ قيام لبنان من العمل النقابي، الممنوع من التنظيم النقابي! نحن نشد على يد الهيئة الادارية لرابطة موظفي الادارةالعامة، ونعلن دعمنا لها، وندعوها الى حسم أمرها، والحزم في سلوك الدرب وانتزاع حق الموظفين في القطاع بتنظيم نقاباتهم، ونحن في اتحاد الوفاء لنقاباتالعمال والمستخدمين في لبنان على امتداد الوطن نعلن وقوفنا الى جانبها، وندعو الاتحاد العمالي العام لمواكبة هذا التحرك التأسيسي التاريخي للهيئة الادارية لرابطة موظفي الادارةالعام، وتقديم كل الدعم له وحمايته، وندعو موظفي الدولة في كامل قطاعاتهم لتنظيم لجانهم وروابطهم وعقد الجمعيات العمومية التأسيسية، تمهيدا لاعلان الشكل المناسب من أشكال التنظيم النقابي الموحد، فما هو ممنوع يجب أن يصبح واقعا، وامرا واقعا لن تستطيع الدولة تجاهله، فلكم في الحق في التنظيم النقابي للتعبير عن ارائكم ومواقفكم وانتزاع حقوقكم، أسوة بموظفي دول العالم أجمع.

المهدي
عجل الله تعالى فرجه الشريف
لن يُخلف الله وعده
15 شعبان
ولادة الإمام المهدي
[عجل الله تعالى فرجه الشريف]